المؤتمر الدولى الخامس للتنمية والبيئة فى الوطن العربى

**21 – 23 مارس 2010م**

**فى رحاب جامعة أسيوط على مدار ثلاثة أيام كاملة وبرعاية كريمة من** الأستاذ الدكتور / هانى محفوظ هلال **وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى و**السيد المهندس/ ماجد جورج إلياس **وزير الدولة لشئون البيئة، و**السيد اللواء الوزير / نبيل العزبى **محافظ أسيوط،** السيد الأستاذ الدكتور / مصطفى محمد كمال **رئيس الجامعة عقد** المؤتمر الدولى الخامس للتنمية والبيئة فى الوطن العربى، **والذى نظمه قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة أسيوط برئاسة السيد** الأستاذ الدكتور / محمد أحمد الشنوانى **نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة السابق، وبمشاركة نحو 370مشاركاً يمثلون 13 دولة عربية هى: الأردن– السعودية- السودان– العراق- اليمن- سوريا- فلسطين- ليبيا - الجزائر - المغرب - الكويت - سلطنة عمان إلى جانب الباحثين من جمهورية مصر العربية. ومن جامعات ومراكز بحثية وجامعة الأزهر ووزارة البيئة وهيئة الطاقة الذرية ووزارة النقل والهيئة المصرية للمواصفات والجودة والمؤسسات الصناعية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والعاملة فى المجالات البيئية والإعلام .**

**وقد بلغ عدد الأبحاث الملقاه 80بحثاً فى ثمان محاور نوقشت على مدار أربعة عشر جلسة علمية، وهى محور التلوث البيئى (البيولوجى والصناعى والفيزيائى والكيميائى)، ومصادر المياه تلوثها وإدارتها، ومحور التجمعات السكانية، ومحورالتشريعات و الإعلام البيئى، ومحور التنمية البيئية، ومحور إعادة تدوير المخلفات والتصحر واستصلاح الأراضى، ومحور التنوع البيولوجى، بالإضافة إلى محور السلوكيات البيئية وأثرها على البيئة بالإضافة إلى 27بحثاً معلقاً .**

**وبوجه عام قد اتسعت آفاق النقاش لتتناول سبل إثراء البحث العلمى المشترك بين الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة ومتطلبات تعظيم الفائدة منها مع التركيز على دعم وتوثيق التواصل بين الجامعات ومراكز الإنتاج والصناعة فى الأقطار العربية والاستفادة من كل التجارب مجتمعة فى تطوير وتفعيل هذا**

التعاون. وبالإضافة إلى اللقاءات الترويحية والاجتماعية التى عقدت على هامش المؤتمر، للتعريف بإقليم شمال وجنوب مصر.

وأخيراً فقد حرص المشاركون فى المؤتمر على إظهار وتأكيد اقتناعهم الصادق والأمين بأهمية العمل البحثى العربى الجماعى فى المجالات البيئية، كما أظهرت أعمال المؤتمر ومناقشاته واللقاءات التى تمت بين أعضائه أن جميع المشاركين أظهروا اتفاقاً عاماً حول الأهمية القومية العربية لمثل هذه الملتقيات والمنتديات العلمية كآلية لدعم الالتقاء وتبادل الأفكار بين الأشقاء وصهر مشاعر الود والمحبة بينهم فى بوتقة من الولاء الأصيل والانتماء الواعى لأمتهم العربية والعمل الدائم والأمين للارتقاء بها إلى مكانة تليق بها كخير أمة أخرجت للناس.

وقد انتهى المؤتمر إلى ما يلى من توصيات :

1- ضرورة تبنى مبادرات الجامعات لعمل لجنة خاصة لعمل زيارات ميدانية للمصانع والالتقاء بالقيادات الصناعية وطرح إمكانيات الجامعات فى التخلص الآمن من هذه المخلفات.

2- تشديد الرقابة على الأغذية والمنتجات الغذائية منذ دخولها. وتحقيق التكامل فى المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بين الدول العربية التى ترغب فى ذلك وتسعى بجدية إليه .

3- التأكيد على ضرورة العمل على دراسة مشاكل ندرة المياه وزيادة الأملاح وارتفاع الحرارة على أن يشمل ذلك استنباط أصناف تتحمل الإجهاد الحرارى والجفاف وكذلك إدخال أصناف لها القدرة على تحمل الاجهادات الثلاثة السابقة مثل القرطم والذرة والشعير والبنجر كمصادر للغذاء والطاقة والعلف .

4- إنشاء قواعد بيانات رقمية وعمل بوابة إلكترونية فى المجالات البيئية بكافة الأقطار العربية كوسيلة اتصال فعالة بين الباحثين والمهتمين بالشئون البيئية فى الدول العربية مع ضرورة إنشاء مراجع بيئية عربية.

5- الكشف الدورى عن المعادن الثقيلة والملوثات البيئية بمختلف أنواعها سواء فى بيئة الهواء – الماء – التربة - النبات أو الحيوان للتأكد من خلوها منها مع تفعيل القوانين البيئية الخاصة بجميع الدول العربية والتوسع فى سياسة التجريم الوقائى لحماية البيئة سواء عمداً أو من غير قصد .

6- تفعيل دور أجهزة الدول فى المحافظة على الأمن البيئى عبر أقاليمها المختلفة وإضافة

محور للمشروعات الصغيرة ودراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئى .

7- الاهتمام بالموضوعات البيئية والحرص على تضمينها بكافة المقررات الدراسية فى التعليم الجامعى وقبل الجامعى .

8- ضرورة التوسع فى زراعة الأشجار المثمرة على حواف الأنهار والترع لتكون مصدراً هاماً لمنع التلوث وتقليل نسبة ثانى أكسيد الكربون ولتجفيف حدة التغيرات المناخية من ناحية وزيادة العائد الاقتصادى.

9- رفع الوعى الصحى والبيئى للمواطنين بالمخاطر الإشعاعية لمواد البناء مثل الطوب الأحمر والسيراميك والرمل مع ضرورة قياس الملوثات الإشعاعية للمحاجر والمناجم قبل الترخيص لها مع أهمية تطبيق طرق الوقاية اللازمة، وكذلك رفع الوعى الصحى للعاملين بالمستشفيات بأهمية عدم التعرض للأشعة وإتباع الطرق الوقائية المعروفة .

10- تأكيد العلاقة المتبادلة بين مفهوم التنمية الشاملة والأمان البيئى، كمتطلب أساسى لتحقيق السلامة البيئية مع تعزيز دور القطاع الخاص بأعمال التنمية الشاملة وتجميع الجهود المحلية والإقليمية لإحداث تحول تقنى قادر على وقف وتدهور مستويات الأمان البيئى العالمى، وبما يحقق عدالة التوزيع للحصول على مصادر طاقة نظيفة .

11- التركيز على استخدام الإمكانيات السياحية بكافة أقطار الوطن العربى لعمل سياحة بيئية آمنة للمساهمة فى رفع الدخل القومى وتشجيع السياحة الداخلية فى الوطن العربى.

12- التأكيد على ضرورة استخدام التسميد العضوى (الكمبوست) والبيولوجى كوسائل آمنة مكملة لبرامج الأسمدة بشتى أنواعها .

13- عمل مشروعات إنتاجية لتنفيذ مشروعات تدوير المخلفات البيئية وتخصيص نسبة من ميزانيتها للصرف على تحسين البيئات المحلية والدولية مع تنمية الثقافات البيئية للتعامل بشكل إيجابى مع نظام تدوير المخلفات.

14- التأكيد على ضرورة التعاون بين البلدان العربية لإنشاء معاهد ومراكز للبحوث ومشاريع زراعية مشتركة وإصدار العديد من الكتب الثقافية الزراعية والبيئية، والتى تقرب قضايا التنمية بأبعادها المختلفة إلى أذهان الجمهور وزيادة الوعى بها .

15- إنشاء هيئات بكافة الأجهزة الإعلامية تختص برفع مستوى الوعى البيئى بقضايا ترشيد استخدام المياه لكافة الأغراض وصيانتها من التلوث عن طريق برامج إعلامية مدروسة بدقة ترسخ فى وجدان المواطنين أهمية التعامل المنضبط مع المياه بالشكل الإيجابى المطلوب بالإضافة إلى الإعلام المتكرر والملح بخطورة الوضع المائى المحلى والعالمى.

16- إعطاء أولوية أولى فى الخطط البحثية الجامعية لأبحاث مشاكل البيئة بمختلف أنواعها وإعطاؤها الدعم اللازم مع ضوابط إنجاز مرتبطة بجداول زمنية لمدد محددة لمعالجة مشاكل البيئة بشكل تدريجى.

17- الاتجاه إلى استخدام التسميد العضوى والحيوى بدلاً من الأسمدة المعدنية النيتروجينية فى زراعة النباتات العطرية تجنباً لتلوث البيئة وحماية للمستهلك حيث أن ذلك يؤدى إلى تخفيض محتويات النباتات والثمار والزيوت الناتجة منها من النيتريت والنترات والتى لها خطورتها على صحة الإنسان وبصفة خاصة الأطفال.

18- ضرورة وجود تعاون بين الدول العربية فى مكافحة ظاهرة التصحر " الأسباب والنتائج و إستراتيجية المعالجة "، وإمكانية الاستفادة من طرق المعالجة من دولة إلى أخرى .

19- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للبيئة والاهتمام بتطبيق معايير نظم الإدارة البيئية للمشروعات والمؤسسات بأنواعها المختلفة .

20- ضرورة الاهتمام بدور المرأة كأداة فاعلة فى المنظومة البيئية لما له من مردود مثمر فى التعامل مع المشاكل البيئية إلى جانب تبنى إبداعات المرأة الريفية فى مجالات العمل البيئى .

21- التشديد بالطلب على مراجعة المواد الإعلامية المتعلقة بالطب والعلاج وصحة المواطن وخاصة فيما يتعلق بتراكيب وأسماء الأدوية وعلاجات الطب البديل ومراعاة نشر المحاذير لعدم الاستخدام لهذه العلاجات ولا يقتصر على نشر فوائدها، ومتابعة الجهات المختصة بما ينشر فى هذا الشأن وسرعة تصحيح الأخطاء العلمية المنشورة لمنع وتقليل الأضرار الناجمة عن هذه الأخطاء.

22- التأكيد على ضرورة وجود آلية لمتابعة هذه التوصيات وإعطاء تقارير دورية لها .

**فى إطار التعاون بين جامعة أسيوط متمثلة فى كلية الزراعة ومصنع أسمنت أسيوط كانت هذه الدراسة التى نوقشت ضمن أوراق العمل المقدمة فى** المؤتمر الدولى الخامس للتنمية والبيئة فى الوطن العربى **فى الفترة من 21-23 مارس 2010م، واستهدفت معرفة كيفية الاستفادة من تراب المسار الجانبى (By-pass) الذى ينتج عن استعمال الخامات المصرية فى صناعة الأسمنت بالطريقة الجافة والناتج بكميات كبيرة من صناعة الأسمنت فى تحسين خواص الأراضي الرملية وعلاج مشاكل الأراضى الصودية والأراضى الملوثة بالعناصر الثقيلة تم تنفيذ التجارب الآتية:**

**1- إجراء تجارب على مستوى المعمل والصوبة والحقل، وذلك بهدف استخدام مخلف مصنع الأسمنت بدون معاملة فى استصلاح الأراضى الرملية.**

**2-إجراء تجارب على مستوى المعمل والصوبة والحقل بهدف استخدام مخلف مصنع الأسمنت بدون معاملة فى علاج الأراضى الملوثة، والتى تروى بمياه الصرف الصحى.**

**3- تحويل هذا المخلف جزئياً إلى كبريتات الكالسيوم لاستخدامه فى استصلاح الأراضى الصودية.**

**4- إجراء تجارب على مستوى المعمل والصوبة والحقل، وذلك بهدف اختبار المكون الجديد الناتج من معاملة مخلف مصنع الأسمنت بحامض الكبريتيك فى علاج الأراضى الصودية بالمقارنة بالجبس الزراعى.**

**أوضحت نتائج الدراسة عما يلي :**

**أولاً - عند استخدام المخلف الناتج من صناعة الأسمنت فى استصلاح الأراضى الرملية تبين الآتي:**

**1- أدى إضافة هذا المخلف إلى الأراضى الرملية إلى تحسين الخواص الطبيعية حيث ازدادت السعة التشبعية وانخفض معدل التسرب للتربة الرملية نتيجة إضافة مثل هذه المخلفات.**

**2- زيادة محتوى التربة الرملية من العناصر الغذائية الكبرى مثل: الكالسيوم والبوتاسيوم والكبريت وكذلك زيادة محتواها من العناصر الغذائية الصغرى وهى الحديد والمنجنيز والزنك والنحاس.**

3- رفع القدرة الإنتاجية للأراضى الرملية للمحاصيل التى كانت تحت الدراسة (نباتات الذرة)، وذلك بعد إضافة هذا المخلف إلى الأراضي الرملية .

4- أدى إضافة المادة العضوية إلى زيادة كفاءة مخلف صناعة الأسمنت فى رفع القدرة الانتاجية للأراضى الرملية.

الأمر الذي يدفعنا للتوصية باستخدام المخلف الناتج من صناعة الأسمنت بمعدل إضافة يتراوح من 2-3٪ للفدان كل سنة مع إضافة المادة العضوية للأراضي الرملية لرفع قدرتها الإنتاجية.

ثانياً - أدى استخدام المخلف الناتج من صناعة الأسمنت فى علاج الأراضى الملوثة والتى تروى بمياه الصرف الصحي عن الحقائق التالية :

1- القدرة والقابلية العالية للمخلف الناتج من صناعة الأسمنت على ادمصاص العناصر الثقيلة مثل الرصاص والكادميوم والنيكل والنحاس وتراوحت نسبة الادمصاص من 90-100٪.

2- القدرة العالية للمخلف الناتج من صناعة الأسمنت على تقليل ذوبانية العناصر الثقيلة فى الأراضى الملوثة، والتى تروى بمياه الصرف الصحى (أراضى منطقة عرب المدابغ) مثل: الرصاص والكادميوم والزنك والنحاس.

3- تقليل تركيزات العناصر الثقيلة الممتصة بواسطة النباتات.

مما يجعلنا نوصى باستخدام المخلف الناتج من صناعة الأسمنت كمواد لعلاج الأراضى الملوثة والتى تروى بمياه الصرف الصحى مثل منطقة عرب المدابغ بنسبة لا تزيد عن 2٪.

ثالثاً - استخدام المخلف الناتج من صناعة الأسمنت بعد معاملته بحامض الكبريتيك فى علاج الأراضى الصودية:

أوضحت نتائج التحليل احتواء المنتج الجديد على كميات من الجبس والكالسيوم الذائب والناتج من معاملة المخلف الخام بحامض الكبريتيك إلى ما يلي:-

1- عند إضافة الناتج الجديد إلى الأراضى القلوية أدى إلى خفض الصوديوم المتبادل وتحسين خواص الأراضى القلوية.

2- كفاءة استخدام المنتج الجديد (الناتج من معاملة المخلف الناتج من صناعة الأسمنت بـ 25٪ حامض كبريتك مركز) فى علاج الأراضى القلوية تعادل كفاءة الجبس الزراعى المستخدم

**من قبل المزارعين والذى يوزع من وزارة الزراعة.**

**ولذلك توصي الدراسة باستخدام المنتج الجديد (الناتج من معاملة مخلف ناتج صناعة الأسمنت بـ 25٪ حامض كبريتك) لعلاج الأراضي القلوية الواسعة الانتشار فى أراضى وادى النيل والدلتا.**

(المؤتمر الدولى الخامس للتنمية والبيئة فى الوطن العربى)

الاحتفال باليوم العالمى للأرض

**بادرت دول العالم بالاحتفال باليوم العالمي للأرض هذا العام السبت 27 مارس 2010م تحت شعار "أغلق الضوء وأنر الكوكب" وقد شمل هذا الحدث المباني والمعالم الأثرية فى العالم أجمع مثل برج إيفل فى باريس ومبنى "إمباير ستيت" وبوابة "براندنبورج" فى برلين، وأماكن أخرى كثيرة احتفلت باليوم العالمى للأرض فى محاولة منها لتغيير المناخ، ولو لفترة بسيطة ترشد فيها من الطاقة، وقد جمعت هذه المبادرة المواطنين العاديين منهم والمشاهير، وقد أطفأت أضواء قصر الحمراء بغرناطة ومتحف "جوجنهايم" ونافورة سيبيليس التاريخية، وأهم المواقع التاريخية والأثرية مثل القصر الملكي بمدريد .أما فى الأرجنتين وفى إطار التحضير لهذه المبادرة فقد وضعت الحكومة الأرجنتينية أكثر من 1300 إعلانات ملصقة فى شوارع بوينوس ايريس، وفى المكسيك فيشارك أكثر من 110 مبانى فى هذه المبادرة الهامة بما فى ذلك الأماكن الأثرية. بالإضافة إلى هذه الأماكن متحف السلام بهيروشيما وأهرامات الجيزة بمصر، وكاتدرائية القديس بطرس فى الفاتيكان، وشيلي، والإكوادور، وقطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وبالإشارة إلى اندى ريدلى، المدير التنفيذى للمبادرة، قال إنه لا يعرف ماذا سينتج عن هذا الاقتراح حيث إن فى أول مرة حدث ذلك فقد انضم ما يقرب من 2 مليون شخص، أما العام الماضى فقد وصل إلى سدس سكان العالم.**

بيطريون مصريون يحذرون من انقراض الأبقار والجاموس

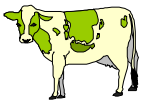

انتقدت "حركة بيطريون بلا حدود" ذبح 40٪ من الذبائح خارج المجازر، وحذروا من ذبح إناث الحيوانات الصغيرة والعجول والجاموس الرضيعة، التى تهدد بانقراض أعداد كبيرة من هذه الحيوانات بسبب أعمال الذبح الجائرة.

وطالبت الحركة فى بيان لها بضرورة تدعيم حملات التفتيش البيطرية بالحماية الأمنية وتفعيل قرار وزير العدل رقم 607 لسنة 1966 بمنح الضبطية القضائية لأطباء مديريات الطب البيطرى.

وأضاف البيان أن الفحص المعملى للحوم الواردة فى معامل الطب البيطرى التابعة لوزارة الصحة لا يعنى الاطمئنان الكامل على هذه اللحوم كما يدعى المستوردون، مطالبين بضرورة سفر لجان بيطرية للفحص فى بلاد المنشأ للحيوانات قبل ذبحها والاطمئنان على أن الذبح تم طبقاً للشريعة الإسلامية وليس بالطرق الغربية من صعق كهربائى وإطلاق الرصاص فى المخ أو ضرب بمطرقة على رؤوس الحيوانات، والتأكد من سرعة الشحن بعد تجميدها وهو ما يستوجب تعديل قرار وزير الزراعة رقم 1196 لسنة 1997 ليصبح سفر اللجان إجبارياً مع تغيير أسماء أعضاء اللجان على مستوى الجمهورية وبصفة دورية.

[http://www.moheet.com]


## أسرة النشرة

**الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد كمال**

رئيس الجامعة

| | |
|---|---|
| أ.د. فوزي محمود سلامة | علوم |
| أ.د. على حسين على زرزور | طب |
| أ.د. ثابت عبدالمنعم إبراهيم | بيطري |
| أ.د. محمد أبو القاسم محمد | هندسة |
| أ.د. أحمد غلاب محمد إبراهيم | زراعة |
| أ.د. طه أحمد حسانين المستكاوى | آداب |
| د. عادل عبده حسين | هندسة |


rehab_hafez@hotmail.com